

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة ٧٣٦٢

الاثنين، ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، الساعة ١٨/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد باروس ميليت	(شيلي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فيليمونوف
	الأردن	السيد العدوان
	إسبانيا	السيد فرنانديث – أرياس مينويسا
	أنغولا	السيد غيموليكا
	تشاد	السيد غومبو
	الصين	السيد جاو يونغ
	فرنسا	السيد بيرتو
	جمهورية فيترويلا البوليفارية	السيد سواريس مورينو
	ليتوانيا	السيد باوبليس
	ماليزيا	السيد عبد الرزاق
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد غريفيث
	نيجيريا	السيد ساركي
	نيوزيلندا	السيد مكلاي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ريد

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

1501709 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٨.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء المجلس، أُذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يدين مجلس الأمن بأشد العبارات عمليات التصعيد الأخيرة في الهجمات التي تشنها جماعة بوكو حرام، لا سيما التفجيرات الانتحارية التي تمت يومي ١٠ و ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في مايدوغوري بولاية بورنو وبوتيسكوم بولاية يوبي، والتي قيل إنها تمت على أيدي أطفال أجبرتهم الجماعة على أن يكونوا مفجرين انتحاريين، والهجمات التي وقعت في الفترة من ٣ إلى ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في باغا، بولاية بورنو، والتي أدت إلى إلحاق دمار واسع النطاق بمنازل المدنيين وإلى سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين، إضافة إلى الهجمات المتزايدة للجماعة في منطقة حوض بحيرة تشاد على طول الحدود النيجيرية مع تشاد والكاميرون وفي المقاطعات الشمالية للكاميرون.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره هو عملٌ إجرامي لا مبرر له بغض النظر عن دوافعه وتوقيته وهوية مرتكبيه. ويؤكد مجلس الأمن من جديد أيضا أنه لا يجوز ولا ينبغي ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية.

”ويعرب مجلس الأمن عن تعاطفه العميق مع أسر الضحايا وعن أصدق تعازيه لها ويعرب أيضا عن تعاطفه مع جميع المصابين في هذه الهجمات، ومع جمهورية نيجيريا الاتحادية، شعبا وحكومة، ومع شعوب وحكومات بلدان متضررة أخرى.

”ويشجب مجلس الأمن ويدين بشدة جميع تجاوزات حقوق الإنسان، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني عند الاقتضاء، التي ارتكبتها جماعة بوكو حرام الإرهابية منذ عام ٢٠٠٩، بما في ذلك ممارسة العنف ضد المدنيين، وخاصةً النساء والأطفال، وأعمال الخطف والقتل وأخذ الرهائن والنهب والاغتصاب والاسترقاق الجنسي وسائر أشكال العنف الجنسي، وتجنيد الأطفال وتدمير ممتلكات المدنيين. ويعرب مجلس الأمن عن قلقه الشديد إزاء انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المبلغ عنها وعمليات التشريد الواسعة النطاق للسكان المدنيين، بما في ذلك إلى البلدان المجاورة لنيجيريا. ويذكر مجلس الأمن بقراره إدراج جماعة بوكو حرام في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة.

”ويطالب مجلس الأمن جماعة بوكو حرام بأن توقف فورا وبشكل لا لبس فيه جميع الأعمال العدائية وكافة تجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، وأن تنزع سلاح عناصرها وتسرحهم. ويطالب مجلس الأمن بالإفراج فورا ودون شروط عن جميع المختطفين الذي لا يزالون في الأسر بمن فيهم ٢٧٦ تلميذة اختطفن في شيبوك بولاية بورنو في نيسان/أبريل ٢٠١٤.

”ويقر مجلس الأمن بأن بعض تلك الأفعال قد يدخل في عداد الجرائم ضد الإنسانية ويشدد على أن المسؤولين عن ارتكاب جميع تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي

يجب محاسبتهم. ويعيد مجلس الأمن التأكيد على أن الدول الأعضاء تتحمل المسؤولية الرئيسية عن توفير الحماية للسكان المدنيين الموجودين على أراضيها، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء حجم الأزمة الإنسانية المتعاظمة الناجمة عن أنشطة جماعة بوكو حرام، التي أدت إلى تشريد واسع النطاق للنيجيريين داخل البلد وإلى بلدان الكاميرون وتشاد والنيجر المجاورة. ويثني مجلس الأمن، في هذا الصدد، على حكومات البلدان المذكورة لما قدمته من دعم للاجئين، بما في ذلك بمساعدة الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني وكيانات الأمم المتحدة المعنية، ويدعو المجتمع الدولي إلى تقديم دعمه في المجالات التي تتطلب اهتماما عاجلا.

”ويعرب مجلس الأمن عن بالغ القلق لأن أنشطة جماعة بوكو حرام تقوض السلام والاستقرار في منطقة غرب ووسط أفريقيا.

”ويحيط مجلس الأمن علما بالوثيقة الختامية لمؤتمر قمة باريس المعقود في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٤، التي شددت على التزام بلدان منطقة حوض بحيرة تشاد، بما في ذلك بدعم من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، بتعزيز تقاسم المعلومات وأعمال التنسيق والعمليات المشتركة، للتصدي بمزيد من الفعالية لجماعة بوكو حرام، وكذلك نتائج متابعة اجتماعي لندن وأبوجا الوزاريين. كما يحيط مجلس الأمن علما بالبيان الصادر ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ عن مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء دول لجنة حوض بحيرة تشاد، إضافة إلى البيان الصادر في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد وبنن للتصدي لجماعة بوكو حرام.

”ويحيط مجلس الأمن علما بالقرار الذي اتخذته الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد وبنن بتفعيل فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات، بما في ذلك من خلال إنشاء مقر مشترك ونشر وحدات وطنية، من أجل القيام بعمليات عسكرية ضد جماعة بوكو حرام.

”ويرحب مجلس الأمن بالتخطيط لعقد اجتماع إقليمي في نيامي بالنيجر في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ لمناقشة تدابير الاستجابة الإقليمية للخطر الذي تشكله جماعة بوكو حرام. ويحث مجلس الأمن الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد وبنن على مواصلة التخطيط نحو تفعيل فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات على نحو يكفل الاستدامة والنجاعة والفعالية. ويحث مجلس الأمن، في هذا الصدد، الدول على تحديد سبل وطرائق تنفيذ النشر المتوخى، لا سيما في مجالي تبادل المعلومات والعمليات المشتركة.

”ويرحب مجلس الأمن بالمساعدة إلى الدول في المنطقة التي يقدمها بالفعل الشركاء الثنائيون والمتعددو الأطراف ويشجعهم على زيادة الدعم لتوطيد القدرات التشغيلية لفرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات، بوسائل منها توفير المساعدة المالية واللوجستية والمعدات اللازمة والطرائق لزيادة فعالية تبادل المعلومات لتعزيز الجهود الجماعية في المنطقة للتصدي لجماعة بوكو حرام بصورة أكثر فعالية. ويشدد مجلس الأمن على أن جميع عمليات فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات يجب أن تتم في امتثال تام للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

”ويحيط مجلس الأمن علما بالبيان الصادر عن حكومة تشاد في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، الذي تم التعهد فيه بتقديم دعم نشط في مكافحة جماعة

بوكو حرام. ويرحب مجلس الأمن بالتصويت الذي أجرته الجمعية الوطنية التشادية في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، والذي أذنت من خلاله للقوات المسلحة وقوات الأمن التشادية بمساعدة الجنود الكاميرونيين والنيجيريين في مكافحة الإرهابيين التابعين لجماعة بوكو حرام.

”ويؤكد مجلس الأمن ضرورة تقديم مرتكبي هذه الأعمال الإرهابية البغيضة ومنظميها ومموليها ومدبريها إلى العدالة وفقا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.“

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2015/4.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٨.